



الجمهورية العربية السورية  
مجلس النواب

الرقم : ١٨/٢/١/٢١  
التاريخ : ١٦ / شعبان / ١٤٤٤ هـ  
الموافق : ٨ / مارس / ٢٠٢٣ م  
اليوم : الاربعاء

الأمانة العامة

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

## محضر تقرير للجلسة ١٨ / ٢ / ١ / ٢١

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الواحد والعشرين من الفترة الأولى للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الثامن عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاربعاء بتاريخ ١٦ / شعبان / ١٤٤٤ هـ الموافق ٨ / مارس / ٢٠٢٣ م .

**رئيس المجلس**

**برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي**

**وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :**

- |                                     |  |
|-------------------------------------|--|
| ١- الدكتور / علي عبد الله أبو حليقة | وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى |
| ٢- المهندس / مسفر النمير            | وزير الاتصالات وتقنية المعلومات        |
| ٣- الأخ / صادق محمد مصلح            | مدير عام مؤسسة الاتصالات               |

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ ( بسم الله الرحمن الرحيم .. ثم باسم الشعب ) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه ..

بعد ذلك استمع المجلس إلى السؤال التالي الموجه من الأخ محمد منصور البكري عضو المجلس للأخ / وزير المالية :

١- هل تم عمل دراسة جدوي لموقع مشروع كهرباء الحديد للطاقة الشمسية وما مدى تأثير الكثبان الرملية وزحفها على موقع المشروع وما دور وزارة الكهرباء والطاقة في الدراسة والاعداد لهذا المشروع كونها الجهة المعنية بإنتاج ونقلها وتوزيعها في مختلف محافظات الجمهورية .

٢- ماهي المعايير التي تم على ضوءها ارساء العطاء على شركة الراعي في عملية الشراء رقم (٢) لسنة ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م بشأن توريد وتركيب وتشغيل محطة الكهرباء بالطاقة الشمسية ( المرحلة الأولى) في المشروع الوطني للطاقة المتجددة ؟ .

كما استمع المجلس إلى السؤال التالي المقدم من الاخ/ علي الزنم عضو المجلس الموجه للأخ /وزير الاتصالات وتقنية المعلومات :

بخصوص وضع الاتصالات بشكل عام وتردي شبكة الاتصالات للهاتف الثابت وانعدام التغطية ليمن موبايل في معظم محافظات الجمهورية :وعليه نتساءل عن الآتي :

- ما سبب تردي الاتصالات :

أولاً : للهاتف الثابت في بعض المحافظات وعدم وجود صيانة دورية تضمن استمرار الخدمة للمواطنين بشكل جيد ؟

ثانياً : في بعض المحافظات إذا لم يكن أغلبها تردي أو انعدام التغطية لشبكة يمن موبايل والمشكلة التي دفعتنا لإثارة هذا الموضوع هو ضعف وانعدام التغطية في المدن الرئيسية مثل مدينة اب وغيرها من المدن ؟

نأمل التوضيح وما هي إجراءاتكم الممكنة لمعالجة ذلك :

- لماذا لم يتم اصدار ارقام جديدة ليمن موبايل وهي شركة ربحية يؤثر ذلك على دخلها السنوي ويصرف المواطنين للذهاب إلى شركات أخرى .. نأمل التوضيح ؟

- كم عدد الخطوط الثابتة التي تم إيقافها بسبب عدم التسديد أو لعدم الصيانة وأي أسباب أخرى ، وهل انخفض العدد هذا العام وتم تشغيل عدد منها ؟ وهل لديكم خطة لتشغيلها واستفادة المؤسسة من إيراداتها المهدورة والتي تقدر بمليارات الريالات؟

بعد ذلك استمع المجلس إلى الرد من الأخ / وزير الاتصالات على سؤال الموجه من الأخ/ على الزم عضو المجلس .. حيث أوضح فيما يخص سبب تردي الاتصالات في الهاتف الثابت في بعض المحافظات وعدم وجود صيانه هو بسبب ما تعرضت له البنية التحتية من تدمير وقصف من قبل دول تحالف العدوان بغرض اخراج منظومه الاتصالات عن الخدمة وايضا بسبب تعرض الشبكة لأعمال تخريبية لغرض السرقة او لغرض التخريب وايضا بسبب الكوارث الطبيعية والاعمال العشوائية للحفر والبناء وغيرها ومع ذلك مازالت مؤسسة الاتصالات متماسكه ومحافظة على مستوى تقديم خدماتها لعموم المواطنين في كافة محافظات الجمهورية كما تقوم بتنفيذ برامج الصيانة بشكل يومي للشبكة وخطوط المشتركين كما تقوم المؤسسة بدورات وبرامج التأهيل والتدريب وفيما يخص انعدام التغطية لشبكة يمن موبايل في مدينة اب وغيرها ، أوضح أن السبب هو قصف دول تحالف العدوان لأبراج شركات الاتصالات وسنترالاتها والوزارة تعمل باستمرار على الحلول الفنية لمعالجة هذا الضعف في ظل شحة الامكانيات والتجهيزات الفنية نتيجة الحصار .

وفيما يخص اصدار ارقام جديدة ليمن موبايل اوضح بأن الوزارة تقوم بدورها في تنظيم وإدارة هذا المورد الوطني من خلال منح المشغلين فئات رقمية وتخصيصها لهم من الفئات المحددة لكل مشغل حيث بلغ عدد مشتركى الشركة ما يقارب عشرة مليون مشترك .. كما أن الوزارة وافقت قبل أسابيع على منح الشركة فئة رقمية جديدة بعد دراسة مكثفه من الشركة مع إمكانياته تشغيلها وانتقالها لاحقا ضمن فئات الرقم العاشر والوزارة تقوم بتحديث الخطة الوطنية للترقيم وتقديمها لمجلس الوزراء وفيما يخص عدد الخطوط الثابتة

التي تم ايقافها اوضح بأن هناك تناقص كبير في عدد المشتركين عالميا وليس في اليمن فقط والسبب في ذلك انتشار شبكات اجهزة الهاتف المتنقل ، وبالنسبة لمصادرة عدد من الأرقام اوضح بأن هناك عدد من الإجراءات التي تسبق عمليه تلك المصادرة .. كما اوضح بأن هناك ارقام توقفت بسبب تدمير الشبكة او السنترال والمحطة او اسباب خارج عن ارادة المشترك فلا يتم مصادرتها بل يتم تجميد احتساب تراكم الاشتراكات على المواطن وبمجرد اعادة الشبكة الثابتة في المنطقة يتم إعادة الخدمة للمواطنين .

بعد ذلك عقب الاخ/ على الزنم عضو المجلس على الاخ/ الوزير بأنه لم يوضح كم عدد الأرقام المتوقفة وكم عدد الأرقام المصادرة وما هي الإجراءات المتخذة ضد من قاموا بقطع الكابلات والتي تم إعادتها من قبل المؤسسة حتى يستطيع المجلس تقييم أعمال المؤسسة خلال هذه الفترة كما أن شركة يمن موبايل هي شركة مساهمة يستفيد كثير من الناس المساهمين فيها ونجاحها هو نجاح لمؤسسة الاتصالات وما نلاحظه هو نجاح الشركات الخاصة على حساب شركة يمن موبايل وهذا غير صحيح ويجب معالجه هذا الجانب ولا بد أن تكون للشركة خطة استراتيجية لعشر سنوات قادمة .. كما طالب بالتزام الوزير بمعالجة التغطية في مدينه اب وبقية المناطق التي لا توجد فيه تغطية للهاتف السيار .

ثم عقب الأخ / الوزير بأن السبب في ضعف التغطية في مدينه اب هو بسبب عدم وجود أماكن لت تركيب مواقع للهاتف السيار يمن موبايل واذا التزم الاخ/علي الزنم بتوفير مواقع للهاتف السيار فإنه ملتزم بتغطية مدينة اب خلال شهر من اليوم .

كما استمع المجلس الى السؤال التالي الموجه من الأخ / احمد سيف حاشد عضو المجلس للأخ/ وزير الاتصالات وتقنية المعلومات :

أوضح مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات أمام مجلس النواب عن ارتفاع أسعار الشحن لقطع خيار أجهزة الاتصالات أن سعر الشحن للحاوية من الصين إلى صنعاء كان قبل الحرب ألفين دولار وأرتفع بعد العدوان إلى خمسون ألف دولار :

- ماهي الشركات التي تم التعامل معها للشحن بهذا السعر ؟
- كم عدد الحاويات التي تم شحنها بهذا السعر منذ بداية الحرب؟
- كم هو إجمالي المبالغ التي اعتمدها وزارة الاتصالات لأغراض هذا الشحن؟
- هل الحسابات الختامية للوزارة أوضحت وفصلت ذلك ؟
- ماهي التدابير والخطط التي وضعتها وزارة الاتصالات لمواجهة مشكلة انقطاع الانترنت أو أي انقطاع اخر في المستقبل

- حصلنا على تحذيرات قبل شهر ونص من احتمال انقطاع النت في اليمن من قبل مختصين ،  
تم رفعها للمجلس السياسي .. هل ابغكم المجلس السياسي بها ؟
- ثم أنكم كوزارة مختصة أليس من البديهي أن تكون لديكم خطط بديلة لمواجهة مثل تلك  
الاحتمالات ؟
- لماذا لم نر إجراءات تتم من قبل الوزارة عندما أنقطع الأنترنت على اليمن ؟
- هل لاطلاق البحارة المصريين الذين كانوا محتجزين لدى اللجان والجيش علاقة بقطع الكيبل  
البحري ؟
- هل توجد اتفاقيات دولية وتعويضات جراء وقوع مثل هذا الانقطاع ؟
- هل سيعود الأنترنت عند اصلاح الكابل البحري فالكون التي اعلنت شركة تيليمن أنه سبب  
خروج (٨٠٪) من الخدمة في الشهر الماضي؟ وماهي الضمانات على عدم عودته بفعل تخريبي  
أو نحوه ؟
- هل هناك توجيهات من قبل وزارة الداخلية اليكم بتضعيف خدمة الأنترنت ، أم أن ضعف  
الخدمة كان لأسباب انقطاع الكابل فقط ؟

ثم استمع المجلس من الاخ/ وزير الاتصالات إلى الرد على سؤال الأخ/ احمد سيف حاشد .. حيث  
اوضح بأن ارتفاع أسعار شحن وتوريد قطع غيار أجهزة الاتصالات إلى اليمن الذي ورد الحديث عنه من الأخ  
مدير عام المؤسسة هو امر معروف وواقع معاش لبقية الجهات نتيجة لما فرضه العدوان من صعوبات وحصار  
ومنع دخول التجهيزات للاتصالات بشكل خاص اما شركات التوريد التي تم التعامل معها وعدد الحاويات  
التي تم شحنها فإنه لايمكن الافصاح عنها في الوقت الحالي حفاظاً على المصالح العليا للمؤسسة والبلاد  
بشكل عام والحسابات الختامية للمؤسسة تتم سنويا وفق افضل الممارسات الحسابية المعتمدة وتتضمن  
البيانات اللازمة عن أنشطة المؤسسة المختلفة كما يتم إقرار الحسابات من قبل مجلس إدارة المؤسسة ويتم  
تدقيق وفحص الحسابات الختامية ومراجعتها من قبل الجهات الرقابية التابعة للدولة .

وفيما يخص التدابير والخطط التي وضعتها وزارة الاتصالات لمواجهة مشكلة انقطاع الإنترنت أوضح بأنه  
حدث ذلك العطل في الكابل الدولي خارج اليمن وذلك في شهر يناير عام ٢٠٢٠م وتم تجاوز الازمة بعد إصلاح  
الكابل واعادة خدمات الإنترنت والاتصالات لليمن .. وبالنسبة للإجراءات التي اتخذت من قبل الوزارة  
عندما انقطع الإنترنت على اليمن أوضح بأن الإجراءات تمت في حينه وقد اعلنت الاتصالات اليمنية عن  
خروج اكثر من (٨٠٪) من ساعات الإنترنت الدولية في اليمن ..

كما تم تحرير عدد من المخاطبات الرسمية للجهات الدولية والاممية للضغط على دول العدوان بالسماح للاتصالات اليمنية باستخدام البدائل المملوكة لها في الكابلات البحرية أيضا لعدد من سفراء الاتحاد الأوروبي الذين زاروا اليمن وكذلك المبعوث الأممي والتحدث معهم بضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة .

وفيما يخص إطلاق البحارة المصريين الذين كانوا محتجزين لدى القوات اليمنية هل لهم علاقه بقطع الكيبل البحر أوضح أن ما حدث كان بحسب الشركة (G,S,M) المشغلة للكابل هو حدث عرضي ناتج عن سفينه تجاريه وقدمت إصلاح الكابل من قبل الشركة المشغلة ، وفيما ذكر في السؤال هل توجد اتفاقيات دوليه وتعويضات جراء وقوع مثل هذا الانقطاع .. أوضح أن العلاقة بين شركاء العمل في قطاع الاتصالات الدولية تحكمها عقود واتفاقيات منظمه كما اوضح انه لا توجد اي توجيهات من قبل وزارة الداخلية إلى الوزارة بتضعيف خدمه الإنترنت وان الضعف هوكان بسبب انقطاع الكابل البحر .

ثم عقب مقدم السؤال احمد سيف حاشد أن الأخ الوزير لم يذكر عدد الشركات واسمائها التي تم التعامل معها للشحن بهذا السعر وكم عدد الشاحنات التي تم شحنها بهذا وكم إجمالي المبالغ التي اعتمدها وزارة الاتصالات لأغراض هذا الشحن .

اوضح الأخ الوزير بأنه لم يذكر كم عدد الشركات والمبالغ حفاظا على المصلحة العليا للمؤسسة والوطن وقد ذكر ذلك في سياق الرد على السؤال.

بعد ذلك استمع المجلس إلى احاطه من اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون المالية والخدمات بشأن موضوع صندوق دعم وتنمية محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها على الساحل الغربي موضحين عدم حضور مجلس إدارة الصندوق مع المختصين في جلسات اللجنة الخاصة لذلك رأت اللجنة عرض الموضوع على المجلس لاتخاذ مايراه مناسباً .

كما استمع المجلس الى تقرير اللجنة المشتركة من لجان (الدفاع- الخدمات - النقل والاتصالات) بشأن معالجة الاختلالات المرورية ومتابعه توصيات المجلس الخاصة بالانفلات المروري .. وارجاء مناقشته إلى جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي .

ثم ناقش المجلس أزمة المياه وارتفاع اسعارها في محافظة حجه حيث وصل سعر الوايت الماء الى (٤٥) الف ريال .. وافر المجلس طلب وزيرى المياه والادارة المحلية للحضور إلى المجلس لمناقشة الموضوع .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء